مساهمة قطاع الفلاحة في التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية و تحليلية خلال الفترة 2019/2000

The contribution of the agriculture sector to economic diversification in Algeria is an Empirical and analytical study during the period 2000/2019

د.سفيان الشارف بن عطية[1]

جامعة أحمد زبانة غليزان –الجزائر

sofiane.charefbenatia@univ-relizane.dz

تاريخ الاستلام: 17 /2021/03 تاريخ القبول: 2021/04/22 تاريخ النشر: 2021/06/24

ملخص:

تتناول هذه الورقة البحثية تحليل الفرص والإمكانيات المتاحة للقطاع الفلاحي في الجزائر،والتي أصبحت تولي اهتمام له عقب الآثار السلبية الناتجة عن الاعتماد الشبه الكلي على الموارد النفطية، الأمر الذي جعل من الحكومة تلجأ إلى البدائل التنموية المتاحة من بينها القطاع الفلاحي والذي يعتبر كأحد أهم القطاعات الإستراتيجية الذي يمكن أن يساهم بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، وقد اظهرت نتائج الدراسة القياسية لمساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر إلى وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي.

الكلمات المفتاحية: قطاع الفلاحة،تنمية فلاحية،تنويع اقتصادي،نمو اقتصادي،الجزائر.

تصنيف JEL: C01، O13، Q29

Abstract:

This research paper deals with an analysis of the opportunities and possibilities available to the agricultural sector in Algeria, which has become a concern for it after the negative effects resulting from the almost total dependence on oil resources, which made the government resort to available developmental alternatives, including the agricultural sector, which is considered one of the most important strategic sectors that It can contribute significantly to the formation of the GDP, and the results of the Empirical study of the contribution of the agricultural sector to the GDP of Algeria showed a positive relationship between the agricultural sector.

Key words: *Agriculture sector, agricultural development, economic diversification, economic growth, Algeria.*

JEL classification codes: *C01, O13, Q29.*

مقدمة:

تعد الجزائر من بين الدول الريعية والتي عانت من الآثار السلبية لانخفاض أسعار البترول في السوق العالمية، حيث أصبح من الصعب مواجهة عجز الموازنة المستمر والذي كان له اثر مباشر على تراجع مستويات حجم الاستثمار في العديد من القطاعات ،وعدم توفير الأرضية الملائمة لتمويل التنمية على المدى البعيد، وهذا ما جعل الجزائر تبحث عن مصادر دخل خارج قطاع المحروقات وهذا لتفادي الوقوع في مصيدة المرض الهولندي،حيث يعد القطاع الفلاحي في الجزائر من بين القطاعات التي تحظى باهتمام واسع نظرا للدور الذي

1 - **المؤلف المرسل**: سفيان الشارف بن عطية، *cbhsofiane@gmail.com*

يلعبه تحقيق التنمية الاقتصادية عن طريق مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد منه وكذا توفير مناصب الشغل لمختلف الفئات كما يحقق الامن الغذائي وتقليل حجم الواردات ويمثل مصدرا جديدا للدخل، وفي هذا السياق انتهجت الجزائر عدة إصلاحات من بينها تبني عدة برامج وسياسات لدعم وتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مختلف الأنشطة الزراعية حيث كانت أخرها اتفاقية الشراكة الجزائرية الأمريكية لتنفيذ برامج فلاحية في جنوب الجزائر بقيمة تصل 300 مليون دولار وهذا لغرض تنمية كل المناطق مما يسمح للجزائر بخلق قنوات كفيلة التي تؤدي إلى تنويع اقتصادي مستدام .

الإشكالية: لمعالجة هذا الموضوع تطرح الدراسة الإشكال التالي:

ما هي الفرص والإمكانات المتاحة التي يوفرها القطاع الفلاحي لتحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائري ؟

فرضيات الدراسة:

1- الاعتماد على قطاع الفلاحة يمكن إن يخلق فرص لتنويع الاقتصاد الجزائري.

2- يلعب قطاع الفلاحة دورا مهما ضمن المؤشرات الاقتصادية وذلك راجع الى الاستراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة.

3- يمكن تحقيق النمو الاقتصادي بشرط الاستغلال الأمثل لموارد القطاع الفلاحي.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في واقع القطاع الفلاحي المعول عليه لتحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات لما يلعبه من دور هام في توجيه مسار النشاط الاقتصادي خاصة وأن الجزائر من بين الدول النامية التي تعتمد بنسبة كبيرة على قطاع المحروقات،وهذا ما استوجب عليها أن تخلق أفاقا واسعة لتحريك النشاط الاقتصادي من خلال النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاع الفلاحة .

أهداف الدراسة: نهدف من خلال دراستنا إلى:

√ الوقوف على أهمية التنويع الاقتصادي في الخروج من دائرة الاعتماد على مورد واحد .

√ توضيح أهم الفرص والإمكانات الجزائرية في مجال القطاع الفلاحي .

المنهج المستخدم: تستند هذه الدراسة إلى استخدام المنهج الوصفي التحليلي كركيزة أساسية لتوضيح أهداف البحث كذلك المنهج القياسي عن طريق تقدير واختبار النموذج مستعملا البيانات المتحصل عليها من برنامج Eviews 8 على اعتبار القطاع لفلاحي كأداة للتنويع الاقتصادي الذي مفاده تحقيق التنمية خارج قطاع المحروقات.

خطة الدراسة: و للإجابة على هذه الإشكالية تعتمد الدراسة على العناصر الآتية:

أولا: التنويع الاقتصادي والتنمية الفلاحية .

ثانيا : إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التنمية الفلاحية.

ثالثا: الدراسة القياسية لمساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي للجزائر.

الدراسات السابقة:

غردي محمد (2012)، القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للتجارة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر 3 حيث توصلت هذه الدراسة الى أن القطاع الفلاحي يتوفر على موارد طبيعية وموارد بشرية هامة غير مستغلة، وثروات حيوانية ونباتية يمكن الاعتماد عليها واستغلالها في زيادة الإنتاج الزراعي أفقيا أو عموديا، بالتوسع في استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجالات استغلال الأراضي كما لا تقوم التنمية الزراعية إلا بوجود سياسة زراعية وطنية، تشمل سياسة الإنتاج التي تهدف إلي زيادة الاستثمار الزراعي، لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة لتحسين الإنتاجية وزيادة الإنتاج، وسياسة سعرية

تهدف إلى تحقيق أحسن الأسعار للمنتجات الزراعية، وسياسة تسويقية تستهدف تحقيق ميزات نسبية لهذا الإنتاج، وسياسة تسويقية تستهدف تصريف المنتجات الزراعية وتوفري مستلزمات الإنتاج الزراعي.

بوغدة نور الهدى،(2015)،دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي– حالة الجزائر–،رسالة ماجستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف حيث سلطت هذه الدراسة الضوء على العلاقة الموجودة بين التنمية الزراعية،والأمن الغذائي،والكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في الجزائر،وتوصلت الباحثة الى أن الأمن الغذائي بالجزائر مرتبط بقوة بالتكثيف الزراعي،وزيادة الإنتاج النباتي محليا، وهذا يبقى مرهونا بترشيد،وتحسين كفاءة استخدام الموارد المائية التي تعتبر بمثابة العامل المحدد للتنمية الزراعية المستدامة والأمن الغذائي على حد السواء،ويعد ضعف كفاءة الاستخدام من أهم أسباب تفاقم أزمة المياه في الجزائر حيث أن هناك هدرا اكبير للمياه في مختلف مجالات الاستخدام،خاصة في المجال الزراعي.

أولا: التنويع الاقتصادي و التنمية الزراعية .

التنويع الاقتصادي هو خلق قاعدة إنتاجية تعمل على تمتين القاعدة الزراعية،والصناعية لتقليل الاعتماد على المورد الوحيد مما يعني بناء اقتصاد وطني سليم يتجه نحو الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع،ومن جهة أخرى ينظر الى التنويع الاقتصادي بأنه العملية التي تشير الى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج،والتنويع يمكن ان يشار فيه الى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة أو تنويع الأسواق كالأسواق الداخلية أو أسواق الصادرات (عاطف، عباس ،2014، ص57).

كذلك الرغبة في تحصيل أكبر عدد من مصادر الدخل الرئيسة للبلد،والتي من شانها أن تعزز قدراتها الحقيقية ضمن إطار التنافسية العالمية،و ذلك من خلال محاولة رفع القدرات الإنتاجية في مختلف القطاعات دون إن يقتضي الأمر إلى تلك القطاعات ذات الميزة التنافسية عالية ،و هو يقوم على الحاجة إلى الارتقاء بواقع عدد من هذه القطاعات تدريجيا لتكون بدائل يمكن أن تحل محل المورد الوحيدCuberes)، Jerzmanowski.2009.p 1270)

كما ان توزيع الاستثمار على قطاعات مختلفة من الاقتصاد يحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد أو قطاعات قليلة جدا(Stephen.2003.p 51). في حين عملية التحول الهيكلي للاقتصاد الذي يهاجر من نسيج اقتصادي تهيمن عليه قطاعات النشاط الأولي (الموارد الطبيعية، والزراعة) إلى القطاعات الثانوية (الصناعات التحويلية، الزراعة) (Barghouti. 1988. p2541) و يظهر مفهوم التنويع بأنه عملية البحث عن الطاقة المتجددة وبناء اقتصاد غير نفطي وتحقيق التنمية المستدامةAbdelwalid) ، 2013.p146)

ثانيا: إستراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على التنمية الفلاحية.

يعد القطاع الفلاحي أساس تحقيق النمو وتقليص الفقر في العديد من البلدان ،حيث يمكن **تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة** على أنها تتعلق خاصة بمستلزمات الإنتاج الزراعي وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية(محمد ،1983،ص87). فاستخدام الزراعة كأساس لتحقيق النمو الاقتصادي في البلدان القائم اقتصادها على الزراعة يتطلب ثورة في مجال إنتاجية زراعة الحيازات الصغيرة. و تتضمن الأولويات الأولى زيادة أصول الأسر الفقيرة، وزيادة إنتاجية أصحاب الحيازات الصغيرة وقطاع الزراعة بصفة عامة يخلق الفرص في الاقتصاد الريفي غير الزراعي التي يمكن للفقراء في المناطق الريفية اغتنامها. يتم هذا من خلال وضع سياسات وخطوات لاتخاذ قرارات أكثر ملائمة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان، ومن خلال الحصول على الدعم السياسي وتحسين نظام إدارة قطاع الزراعة(روبرت ،2008، ص2). وبصورة عامة يمكن تحديد الاهتمام بالتنمية الزراعية من خلال المتغيرات التالية(زرنوح ،2006 ،ص33) :

√**توفير الاحتياجات الغذائية:** أصبح اهتمام السياسة الاقتصادية مرتبط بالاحتياجات الغذائية وذلك لارتباطها بعدة متغيرات منها ارتفاع في الميل الحدي للاستهلاك الغذاء ، وهذا ما يوضح أهمية الاعتماد على التنمية الزراعية لتوفير العدد المناسب من السلع الزراعية التي تحقق امن غذائي.

√**توفير الموارد النقدية:** يتميز القطاع الفلاحي بأهمية كبيرة و ذلك لمقدرته على التوسع في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية التي تمثل مصدرا رئيسيا في توفير النقد الأجنبي وذلك عن طريق توسيع المحاصيل التي تتسم بالمقدرة **التصديرية**. وقد طبقت الجزائر عدة مخططات وبرامج تنموية منها **برنامج التجديد لفلاحي والريفي (2010-2015)** والهدف من هذا البرنامج(MADR.2010.p1) :

√زيادة الإنتاج المحلي من المنتجات ذات الاستهلاك الواسع (القمح الصلب، الحليب) وضمان معدل التغطية متوسط الحد الأدنى 75% من الاحتياجات.

√ تحديث وإدخال التكنولوجيات الحديثة إلى المجمعات الفلاحية (الري الآلي، والتسميد والمكننة، واستخدام البذور و تحسينها).

√ تحديث وتنظيم شبكات تجميع وتسويق الإنتاج وتوفير المدخلات والخدمات الفلاحية.

√ إنشاء أنظمة للجمع والربط ما بين مختلف القطاعات ذات الاستهلاك الواسع مثل الحبوب والحليب والبطاطا والزيتون واللحوم وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الاستقرار في السوق.

√ تعميم وتمديد شبكات الري الزراعية إلى 1.6 مليون هكتار بحلول عام 2014، مقابل ما يقرب من 900000 هكتار حاليا.

√ تطوير القدرات الوطنية لتحقيق الاكتفاء الذاتي في احتياجات تغطية البذور و المشتلات والمواشي.

كذلك المخطط الخماسي للإرشاد لفلاحي (2019/2015) (وكالة الأنباء الجزائرية،2020) والهدف من هذا البرنامج الى :

√رفع الطاقة الإنتاجية من الحبوب التي من المنتظر أن يبلغ إنتاجها 69.9 مليون قنطار في 2019 مقابل 34.4 مليون قنطار في سنة 2014.

√ توقع إنتاج نحو 161.3 مليون قنطار في مجال زراعة الخضر مع نهاية الخماسي مقابل 129.8 مليون قنطار سنة 2014 .

√ توقع إنتاج 6.2 مليون طن في 2019 من اللحوم الحمراء مقارنة ب 5.13 مليون طن سنة 2014 ،أما فيما يخص اللحوم البيضاء إنتاج حوالي 5.67 مليون طن سنة 2019 مقارنة ب 4.66 مليون طن سنة 2014.

1-1) موقع قطاع الفلاحة ضمن المؤشرات الاقتصادية للجزائر.

توفر الجزائر لعدة موارد أرضية و مائية وبشرية ومالية كذلك الموقع الجغرافي كمحور الدول المغاربة والإفريقية وقربها من السوق الأوربية يجعلها تعتمد على القطاع الفلاحي كبديل لقطاع المحروقات لتمويل التنمية من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي للغذاء والتصدير كذلك العمل على امتصاص البطالة(عماري 2014،ص10) ،وتتمثل هذه الموارد فيما يلي:

المساحة الزراعية : للجزائر مساحة زراعية كلية تقدر بحوالي 44 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة في سنة 2017 حوالي 80% من المساحة الزراعية الكلية، وهذا ما يوضح لنا رغبة الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث ان المساحة الصالحة للزراعة بلغت8،537مليون هكتار خلال سنة 2017 (الديوان الوطني للاحصائيات، 2020،ص33) وفي إطار استصلاح الأراضي تسعى الجزائر إلى تقوية ما يقدر ب 5% من مجموع الأراضي الزراعية والتي هي في طريق التحول إلى اراضي خصبة قابلة للزراعة وهذا من اجل النهوض بالقطاع الفلاحي.

أ– الموارد المائية : تشير الدراسات إلى كمية المياه الجوفية المقدرة الممكن استغلالها بحوالي 2 مليار m^3 في السنة وهي مستغلة حاليا بنسبة 90% و تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى كسهل متيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا . وبصفة عامة وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60000 بئر صغير، 90000 ينبوع و23000 بئر عميق، أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة تمثل مجموع 126 طبقة رئيسية(بوغدة ،2015،ص103) ووفقا لتدخلات المشاركين في اليوم البرلماني حول "مستقبل الموارد المائية في الجزائر" بمقر المؤتمر الشعبي الوطني، فإن حجم الاحتياجات السنوية المتوقعة لعام 2030 يتكون من 4 مليارات متر مكعب لاستهلاك الأسري،و 8.3 مليار متر مكعب للزراعة و 0.6 مليار متر مكعب للصناعة. في حين أن 45% من الاحتياجات السنوية المتوقعة لعام 2030 ستتم تلبيتها بواسطة السدود و 35% من خلال البنية التحتية للتعبئة والإنتاج، بينما الباقي 20% عن طريق المياه الجوفية في شمال البلاد والمرتفعات، والتي يعتمد مستوى تجديدها على الظروف الجوية(Algerie press . 2019).

ب– **الرأسمال الزراعي** : حسب منظمة (fao) يمكن التعبير عن المورد الرأسمالي الفلاحي بالثروة الحيوانية، الأشجار المزروعة، التكنولوجيا في مجال الزراعة والتجهيزات الفلاحية، وحجم الإنفاق في مجال استصلاح الأراضي والهياكل المستخدمة في الناتج الحيواني(Marie . Philip.2019.p1) حيث يلاحظ أن استهلاك رأسمال الزراعي بلغ 15.89 مليار دولار خلال 2014 والذي كانت قيمته حوالي 4.80 مليار دولار خلال سنة 2000 ، أي شهد ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى سياسة الحكومة في التوجه الى الاعتماد على القطاع الفلاحي.

1–2) القطاع الفلاحي وتطور الناتج المحلي الإجمالي:

تختلف نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الإجمالي من دولة إلى أخرى وهذا حسب الأهمية التي يوليها هذا القطاع ومدى السعي في تطويره،حيث هذا الأخير يعتبر من أهم المؤشرات التي تبين حقيقة النمو الاقتصادي لأي بلد، والجدول التالي يوضح تطور مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر:

الجدول رقم(01) : القيمة المضافة في قطاع الزراعة 2001–2018

(مليار دينار جزائري)

السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج)	السنة	القيمة المضافة في قطاع الزراعة (مليار دج)
2001	1،412	**2010**	3،1015
2002	2،417	**2011**	2،1183
2003	3،515	**2012**	7،1421
2004	5،580	**2013**	1640
2005	6،581	**2014**	2،1772
2006	3،641	**2015**	1،1935
2007	1،708	**2016**	3،2140
2008	4،727	**2017**	1،2219
2009	3،931	**2018**	9،2426

Source:https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.CN?locations=DZ

الشكل رقم (01): نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الاجمالي 2000-2017

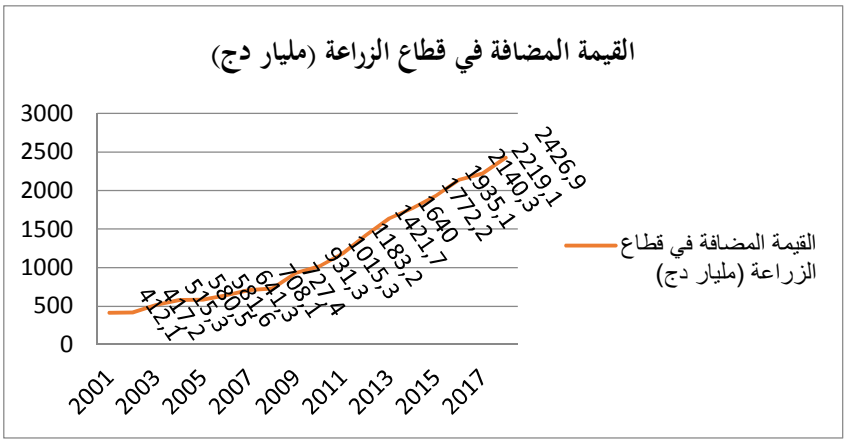

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على احصائيات صندوق النقد الدولي.

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن القطاع الفلاحي يشهد تطورا ملحوظا حيث انتقل من 346.2 مليار دينار في سنة 2000 الى ما يقارب 2318.9 مليار دينار في سنة 2017 أي ارتفع حوالي نسبة 18% وفي المقابل خلال نفس الفترة إرتفع الناتج المحلي الاجمالي حوالي بنسبة 25% ليصل في سنة 2017 إلى ما يقارب 18906.6 مليار دينار وهو ما يوضح لنا ارتفاع نسبة النمو في إجمالي الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بنسبة نمو القطاع الفلاحي حيث حسب الشكل رقم (01) فان نسبة نمو القطاع الفلاحي كانت أكثر من 40% وهذا نتيجة جهود الحكومة في ترقية القطاع الفلاحي من خلال تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2008/2000، كذلك تطبيق المخطط الخماسي 2013/2009 والمتعلق ببرنامج التطوير الفلاحي والتجديد الريفي(غردي ،2012،ص34).

1-3) القطاع الفلاحي و توفير مناصب الشغل: يلعب القطاع الفلاحي دور كبير في امتصاص البطالة و توفير مناصب العمل خاصة في المناطق الريفية التي تمثل نسبة حوالي 29% من إجمالي عدد السكان في سنة 2015. (التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015) وهو ما يبين إمكانية القطاع في استيعاب عدد كبير من القوة العاملة الريفية،لكن نسبة العاملين في القطاع الفلاحي أصبحت في تناقص حيث وصلت في 2019 إلى 9% (بيانات البنك ،2020) من اجمالي المشتغلين ، وهذا راجع إلى مما يعرف النزوح الريفي، البطالة المقنعة، البطالة الموسمية، وأن النسبة الكبيرة من قوة العمل المستخدمة فعليا تتكون من عمال يعملون بصفة مؤقتة. ويمكن توضيح مساهمة قطاع الزراعة في توفير مناصب الشغل وتطورها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (02) : تطور القوى العاملة في قطاع الفلاحة في الجزائر 2000-2019.

السنوات	العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)	السنوات	العاملون في الزراعة (% من إجمالي المشتغلين)
2000	05،22	**2010**	84،11
2001	72،21	**2011**	77،10
2002	67،21	**2012**	21،10
2003	72،21	**2013**	66،9
2004	18،20	**2014**	15،9
2005	66،18	**2015**	66،8
2006	19،17	**2016**	34،8

39،9	**2017**	73،15	**2007**
4،9	**2018**	4،14	**2008**
21،9	**2019**	96،12	**2009**

source :http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS

من خلال الجدول الموضح أعلاه نلاحظ ان قوى العاملة بقطاع الزراعة في تراجع مستمر لكن نسبة تتعدى 2% سنويا، وهذا ما يوضح ان هناك تواجد عمالة مؤقتة أي موسمية تتراوح نسبتها إلى حوالي 39% من مجموع العمالة الكلية ، ولذا على السلطات المسؤولة عن القطاع العمل على زيادة الإستثمارات الفلاحية وتقديم التحفيزات والدعم المناسبين في المناطق الريفية، وهو ما تقوم به الدولة في السنوات الأخيرة من خلال تطبيق برنامج التجديد الفلاحي والريفي الذي انطلق فيه بداية من 2008(غردي، 2012، ص36).

4-1) مساهمة قطاع الفلاحة في ترقية التجارة الخارجية:

تمثل الصادرات من مصادر تنويع الدخل، كما يلعب التصدير منفذا أساسيا للسلع المحلية إذا عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الاكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين،و قد تبنت الجزائر في سياستها الاصلاحية تحرير التجارة ومنها تجارة المنتجات الفلاحية مما أدى بالقطاع الفلاحي تحقيق تحسن ومشاركة في التجارة الخارجية عن طريق عمليات تصدير واستيراد هذه المنتجات(ربيع بوعريوة، 2017،ص9) ويبين الجدول التالي تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2013 :

الجدول رقم(02): تطور الصادرات الزراعية خلال الفترة 2000-2016(مليون دولار)

السنة	0020-2004	09-201320	2014	2015	2016
الصادرات الزراعية مليون دولار امريكي	7،46	68،40	7،64	81،64	12،77
الصادرات الغذائية مليون دولار امريكي	4،31	18،27	26،30	13،22	77،31

Source: data faostat.algeria 2015, **تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية 2017**

من خلال الجدول نلاحظ أن قيمة الصادرات الزراعية عرفت تطورا ملحوظا خلال الفترة 2000-2016 حيث انتقلت فيها من 7،46 مليون دولار إلى 1،77 مليون دولار وهو ما يمثل نسبة نمو60% وهذا النمو كان بفضل التطور الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الغذائية. حيث إن زيادة كمية الإنتاج الزراعي بشقيه النباتي والحيواني يؤدي إلى تغطية الطلب المتزايد من هذه السلع الغذائية وتخفيض حجم الواردات منها، غير أن إرتفاع أسعار معظم هذا السلع في الأسواق العالمية نتج عنه زيادة في قيمة الواردات من هذه السلع .

ثالثا: الدراسة القياسية لمساهمة قطاع الفلاحة في الناتج المحلي الإجمالي:

إن صياغة النموذج القياسي من أهم مراحل بناء النموذج و قبل التعرف على الشكل الرياضي للدالة المراد دراستها نشير في البداية إلى رموز المتغيرات المستعملة في الدراسة و هي كالتالي:

المتغير التابع: يتمثل في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة و يرمز له بالرمز VAA

المتغير المستقل: يتمثل في الناتج المحلي الاجمالي ويرمز له بالرمز PIB

الشكل الرياضي للنموذج المتمثل في الدالة التالية :

$$PIB = f(\mathrm{VAA})$$

من أجل دراسة هذه الدالة و تغيراتها نقوم باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط الذي يساعدنا في تقدير النموذج القياسي والصيغة الرياضية للنموذج المراد دراسته هي كالتالي:

$$PIB_t = \beta_0 + \beta_1 VAA_t + \varepsilon_t$$

ε: يمثل المتغير العشوائي أو حد الخطأ الذي ينوب عن بعض المتغيرات التي يمكن أن تؤثر على قطاع الفلاحة والتي لم ندرجها في النموذج.

1- تقدير النموذج :

لتقدير النموذج القياسي نستخدم طريقة المربعات الصغرى العادية MCO باعتبارها تعطي مقدرات خطية غير متحيزة ، و بالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى من أحسن الطرق لتقدير النماذج الخطية وذلك لما تمتاز به من خصائص وفرضيات لتقدير نموذج الإنحدار الخطي . و بعد إدخال بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في إيرادات الموارد الطبيعية والإنفاق الحكومي في البرنامج الإحصائيEviews تحصلنا على نتائج التقدير للنموذج على الشكل التالي :

$$\hat{P}IB = 28.833 + 8.432\ VAA$$

$$t_c \ : \ (2{،}106) \quad (8.707)$$
$$\boldsymbol{\delta_{\widehat{\beta}_i}} \ : \ (13.686) \quad (0{،}968)$$
$$\sum \varepsilon_i^2 = 9298.942 \qquad R^2 = 0.8257 \qquad \overline{R^2} = 0.8148$$
$$Dw = 0.560 \qquad F_c = 75.817 \qquad n = 18$$

2- التحليل الإحصائي للنموذج المقدر :

1.2-إختبار معنوية معالم للنموذج : لإجراء هذا الاختبار تستخدم إحصائية ستيودنت وذلك لتقييم معنوية معالم النموذج و نقوم بمقارنة إحصاءة ستيودنت المحسوبة مع الجدولية عند مستوى معنوية 5 % ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

حيث :

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني المعلمة ليس لها معنوية إحصائية .

1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني المعلمة لها معنوية إحصائية

الجدول رقم (03): جدول يوضح معنوية كل معلمة في النموذج

المقدرات	المعاملات	T_{cal}	T_{tab}	$prob$
C	β_0	0،106	131،2	051،0
VAA	β_1	8.707	131،2	000،0

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد نتائج تقدير النموذج

من خلال الجدول رقم 02 نلاحظ أن :

$|t_{cal\widehat{\beta}_0}| > t_{tab}$ و بالتالي نقبل 0 و نرفض H_1 ، و منه β_0 ليس لها معنوية إحصائية .

$|t_{cal\widehat{\beta}_1}| < t_{tab}$ و بالتالي نرفض H_0 و نقبل H_1 ، و منه β_1 لها معنوية إحصائية.

2.2-اختبار المعنوية الإجمالية للنموذج : لإختبار المعنوية الإجمالية للنموذج يستخدم إختبار Fisher ، وفقا للفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \beta_0 = \beta_1 = 0 \\ H_1 : \exists \beta_i / \beta_i \neq 0 \qquad i = 0{،}1 \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تعني أن النموذج ليس له معنوية كلية .

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تعني النموذج له معنوية كلية .

نلاحظ أن : $F_{cal} = 75.817 > F_{tab} = 4،54$ فإننا نرفض 0 و نقبل H_1 و بالتالي النموذج ككل له معنوية إجمالية .

3- التحليل الإقتصادي للنموذج المقدر :

$R^2 = 0،8257$: تدل قيمة معامل التحديد على أن نموذج الإنحدار المقترح يمثل العلاقة محل الدراسة تمثيلا مقبولا ، حيث أن 82.57 % من التغيرات التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي هي ناتجة عن التغيرات في القيمة المضافة لقطاع الفلاحة ، أما 17.43 % تبقى لعوامل غير مشخصة .

إشارة معلمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة موجبة و هذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الاجمالي ، و هذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية ، حيث أنه إذا إرتفعت مساهمة قطاع الفلاحة بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بـ: 8.43 وحدة .

4- **التحليل القياسي للنموذج المقدر** : بعد دراسة النموذج من الناحية الإحصائية و الاقتصادية، سنقوم باختباره من الناحية القياسية لمعرفة مدى انسجامه و تطابقه مع الفرضيات الخاصة به.

1.4-اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء : للكشف عن وجود أو عدم وجود مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نستخدم إختبار Breusch-Pagan-Godfrey حيث يسمح هذه الإختبار باختبار الفرضية التالية :

$$\begin{cases} H_0 : \rho_i = 0 \\ H_1 : \rho_i \neq 0 \quad (\rho < 0 \ ou \ \rho > 0) \end{cases}$$

H_0 : تمثل فرضية العدم وتنص على عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

H_1 : تمثل الفرضية البديلة و تنص على وجود ارتباط ذاتي للأخطاء.

الجدول رقم (04): نتائج التقدير لأختبار Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	7.242385	Prob. F(2، 14)	0.0069
Obs*R-squared	9.153167	Prob. Chi-Square(2)	0.0103

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

حسب الجدول فإن إحصاءة LMالمحسوبة هي :

$$LM = n \cdot R^2 => LM = 9.15$$

نقارنها مع إحصائية χ^2_0 الجدولية التالية :

$$\chi^2_{(0،05;\ 2)} = 5،991$$

نلاحظ أن : $LM < \chi^2_{(0،05;\ 2)}$ و منه نرفض H_0 و نقبل H_1 و بالتالي يوجد مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء أي أن الأخطاء مترابطة .

ولتصحيح مشكل الإرتباط الذاتي للأخطاء نقوم بإضافة AR(1) في النموذج فيصبح النموذج كالتالي :

الجدول رقم (05) : نتائج التقدير لأختبار بعد التصحيح Breusch-Pagan-Godfrey

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.003916	12)،Prob. F(2	0.9961
Obs*R-squared	0.011087	Prob. Chi-Square(2)	0.9945

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

نلاحظ من خلال الجدول أن $LM = 0.01$ $\chi^2_{(0،05;\,2)} = 5.99$ و منه نرفض H_1 و نقبل H_0 و بالتالي لا يوجد إرتباط الذاتي للأخطاء .

2.4-إختبار تجانس تباين الأخطاء : سيتم إعتماد إختبار وايت white للكشف إذا كان هناك تجانس أو عدم تجانس الأخطاء ، و الذي يعتمد على وجود علاقة بين مربع البواقي u_t^2 و المتغير المستقل . ونقوم بإختبار الفرضية التالية :

$$H_0 : \beta_0 = \alpha_1 = \beta_1 = \cdots = \alpha_k = \beta_k = 0$$

H_0 : تمثل فرضية العدم و تنص على تجانس تباين الأخطاء.

الجدول(06) : نتائج التقدير لاختبار White

Heteroskedasticity Test: White			
F-statistic	3.408318	11)،Prob. F(5	0.0419
Obs*R-squared	10.33133	Prob. Chi-Square(5)	0.0664
Scaled explained SS	5.863315	Prob. Chi-Square(5)	0.3197

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

لدينا :

$$F_c = 3.4$$

أما إحصائية فيشر المجدولة عند مستوى معنوية 5 % هي كمايلي :

$$F^{0،05}_{(1\,،\,16)} = 4،49$$

نلاحظ أن: $Ftab > Fcal$ و منه نقبل فرضية العدم H_0 و بالتالي يوجد تجانس تباين الأخطاء.

إختبار مقدرة النموذج على التنبؤ : يمكن إختبار مدى مقدرة النموذج على التنبؤ باستخدام معيار معامل عدم التساوي لثايل كما يوضحه الشكل التالي :

الشكل رقم (02) : منحنى إختبار معامل ثايل

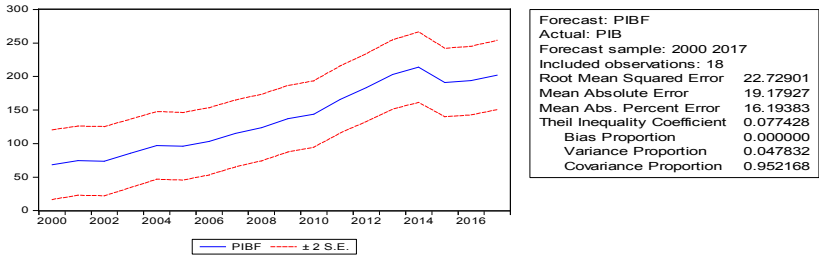

المصدر : من إعداد الباحث باستعمال البرنامج الإحصائي Eviews

من خلال الشكل نلاحظ أن النموذج المقدر له مقدرة تنبؤية مقبولة و هذا من خلال معامل ثايل $U_t = 0.04$ حيث أن قيمته صغيرة ، ما يفسر على أن النموذج له مقدرة تنبؤية بالقيمة المضافة للقطاع الفلاحي تكون مقبولة .

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة حول اثر مساهمة قطاع الفلاحة في خلق فرص التنويع الاقتصادي باعتبار القطاع الفلاحي كونه مصدرا هاما للتراكم الرأسمالي بتحقيقه مزيدا من الفائض السوقي وجب الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية وفق أسس علمية لرفع مستوى إنتاجية القطاع،و تعزيز مساهمة في تحقيق الأمن الغذائي،وهذا وفق مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في تطوير أنشطة المناولة لقطاع الصناعة الغذائية و التقليدية، و توفير المزيد من التأطير العلمي والتقني،و دعم و تنظيم نشاط الإنتاج و التسويق، وإعادة ترشيد سياسات الدعم الموجهة لهذا القطاع وتشجيعها، حيث كل هذه الإجراءات من شأنها تفعيل دور القطاع في امتصاص الفائض الكبير لليد العاملة.

بالنسبة للجزائر حيث يحتل القطاع الفلاحي أهمية كبرى في اقتصاد الوطني الجزائري حيث يساهم هذا القطاع في التوظيف والناتج المحلي الإجمالي بنسب متفاوتة مقارنة مع القطاعات الأخرى وهذا راجع إلى السياسات التي شملها القطاع الفلاحي في إطار سياسية عامة استهدفت خوصصة الأراضي الزراعية التابعة للقطاع العام ووضع أسس مناسبة لاندماج الزراعة في اقتصاد السوق.

ومن أهم النتائج التي يمكن استخلاصها ما يلي:

- تتوفر الجزائر على إمكانيات كبيرة من الموارد الفلاحية إلا أن استغلال هذه الامكانيات بعيد عن المستوى المطلوب بسبب التأخر الكبير الذي عرفته ترقية قطاع الفلاحة على غرار ما قامت به الجارتان تونس والمغرب وهو ما يؤكد صحة الفرضية الاولى.
- من الناحية الاحصائية ان موقع قطاع الفلاحة ضمن المؤشرات الاقتصادية فهو يساهم بنسب ضعيفة لا تتماشى مع الاستراتيجيات التنموية المتخذة من طرف الدولة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.
- من الناحية القياسية مساهمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني بدات تشهد تحسن ملحوظ نتيجة برامج الدعم المقدمة من طرف الحكومة لترقية هذا القطاع. و هذا من خلال نتائج التقدير حيث دلت إشارة معلمة القيمة المضافة لقطاع الفلاحة موجبة وهذا يدل على وجود علاقة طردية بين قطاع الفلاحة وتطور الناتج المحلي الاجمالي ، وهذه النتيجة تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية ،حيث أنه إذا إرتفعت مساهمة قطاع الفلاحة بوحدة واحدة فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بـ: 8.43 وحدة وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة.

و من أهم التوصيات التي يمكن إدراجها في هذا المجال وجب:

بث روح إنشاء مستثمرات فلاحيه جماعية و تدخل الدولة في تحديد نوع المنتوج الفلاحي حسب كل منطقة مع تقديم التسهيلات اللازمة في تسويق المنتج وهذا لتفادي التكدس كذلك توفير الموارد المالية اللازمة لصغار الفلاحين خصوصا في مجال الثروة الحيوانية وإنتاج الأعلاف. كذلك تشجيع وجذب رؤوس الأموال للاستثمار في المجال الفلاحي وخلق قنوات الاتصال ما بين قطاع الفلاحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال الصناعات الغذائية.

قائمة المراجع:

1. عاطف لافي مرزوك، عباس مكي حمزة (2014)،**التنويع الاقتصادي مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق**،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، السنة العاشرة، العدد الثامن لمجلد واحد وثلاثون،ص57.

2. محمد عبد العزيز عجمية، (1983)، **الموارد الاقتصادية**، دار النهضة العربية،بيروت،ص87.

3. روبرت زوليك،(2008)،**الزراعة من اجل التنمية**، تقرير عن التنمية في العالم،ا لبنك الدولي،واشنطن،ص2.

4. زرنوح ياسمينة (2006)،**اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر دراسة تقييمية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،ص33.

5. وكالة الأنباء الجزائرية،المخطط الخماسي 2015-2019 لهدف مضاعفة إنتاج الحبوب.مقال منشور بتاريخ 2015/05/03 ،تاريخ الاطلاع 2020/06/18 على الساعة 18:17.

6. عماري زهير(2014)،القطاع الفلاحي في الجزائر بن الامكانات المتاحة واشكالات الاكتفاء الذاتي..اين الخلل ؟ دراسة قياسية منذ 1980،الملتقى الدولي التاسع حول استدامة الامن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية،جامعة شلف،ص10.

7. الديوان الوطني للاحصائيات،(2020)،الجزائر بالارقام نتائج من 2017/2005،ص33.

8. بوغدة نور الهدى،(2015)،دور الكفاءة الاستخدامية للموارد المائية في تحقيق التنمية الزراعية المستدامة والامن الغذائي- حالة الجزائر-،رسالة ماجيستير في علوم التسيير،جامعة فرحات عباس سطيف 1،ص103.

9. غردي محمد(2012) ،القطاع الفلاحي الجزائري وإشكالية الدعم والاستثمار في ظل الانضمام الى منظمة التجارة العالمية للتجارة، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر3،ص34.

10. التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2015.

11. انظر بيانات البنك الدولي على الموقع تاريخ الاطلاع 2020/07/28:
(http://data.albankaldawli.org/indicator/SP.RUR.TOTL.ZS)

12. غردي محمد، مرجع سابق ذكره، ص36.

13. ربيع بوعريوة، أهمية القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، الملتقى الدولي الرابع بعنوان ":القطاع الفلاحي كمحرك للتنمية الاقتصادية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط"، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، يومي 24،25 ماي،2017،ص9.

14. Cuberes، D. and Jerzmanowski،M،(2009)،Democracy، Diversification and Growth، Reversals، Economic Journal، No 119،pp 1270-1302.

15. Stephen M. kapunda، (2003)،Diversification and porerty Eradication in Botswana، journal of African studies، Vol (17)-No2، p 51.

16. Schuhand Barghouti، (1988)، Agricultural diversification in Asia، Finance and Development، pp. 2541-2544. Cité par PATERNE NDJAMBOU،(2013)، Diversification Economique Territoriale ،Thèse de doctorat، université de Québec.

17. AbdelwalidRouag، Jan Stejskal،(2013)، proposal of économic diversification in Algeria-way to fiscal policy effectiveness increasing، scientific papers of the university of pardubics،n°29.p146.

18. MADR. Présentation de la politique de Renouveau Agricole et Rural en Algérie et du programme quinquennal 2010-2014، Algerie.2010.p1.

19. Algerie press service : Ressources en eau: demande annuelle à 12،9 milliards de m3 à l'horizon en 2030 **، Publié le : mercredi، 16 janvier 2019 10:47**disponible sur site: (http://www.aps.dz/economie/83822-ressources-en-eau-demande-annuelle-a-12-9-milliards-de-m3-a-l-horizon-en-2030)

20. Marie Vander Donckt and Philip Chan.(2019). THE NEW FAO GLOBAL DATABASE ON AGRICULTURE INVESTMENT AND CAPITAL STOCK . fao statisticWorking Paper Series ESS / 19-16.p1.